TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/40(2)/L.7
24 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الأربعون
الجزء الثاني (المستأنفة)
جنيف، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤
البند ٧ من جدول الأعمال

استعراض وتقييم برامج العمل (منتصف المدة)

موجز مقدم من القائم بأعمال الأونكتاد لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة

موجز مقدم من القائم بأعمال الأونكتاد لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة

مقدمة

١- يُذكر بأنه يُطلب في الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا من المجلس "أن يجري في منتصف الفترات الواقعة بين المؤتمرات، استعراضا وتقييما لبرامج عمل الجهاز الحكومي الدولي، بما في ذلك برنامج عمله الخاص به؛ ولبرامج المساعدة التقنية؛ وكذلك، على أن يوضع في الاعتبار الجدول الزمني المقرر في هذا الصدد، للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الأجل، بغية ضمان التكامل التام لجميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد، ولوضع أو تعديل الأولويات للفترة الممتدة حتى وقت انعقاد المؤتمر التالي".

٢- وتحقيقا لهذا الغرض، انشئ فريق عامل غير رسمي معني باستعراض منتصف المدة يتألف من ممثلين للدول الأعضاء في الأونكتاد وذلك أثناء المشاورات الشهرية التي أجراها الأمين العام في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وعقد الفريق العامل غير الرسمي أول اجتماعاته في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ ورأسه الأمين العام للأونكتاد.

٣- وأكد الاجتماع الأول، على أساس أنه لن تكون هناك محاولة لاعادة صياغة نصوص التزام كرتاخينا، ان عمل الفرق العامل غير الرسمي سيشمل ما يلي:

(أ) استعراض لبرامج عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية سيولى الاعتبار في إطاره لمدى تنفيذ توصيات الأونكتاد الثامن. وستشمل هذه العملية أيضا تقييما لتنفيذ الاصلاحات المؤسسية الوارد ذكرها في الجزء الثالث من التزام كرتاخينا. وسيشمل بالاضافة إلى ذلك استعراضا لهيكل جهاز الأونكتاد الحكومي الدولي، بما في ذلك التغييرات المحتملة في هيكل الأفرقة العاملة، وتقييما لعملية التركيز الحالية التي تجريها مختلف اللجان الدائمة.

(ب) استعراض للسياسات التي تتبع في برامج التعاون التقني للأونكتاد، على أساس التقرير المقدم من السيدة مارغريت أنستي.

(ج) مهمة زيادة فعالية تكامل مختلف مجالات عمل الأونكتاد والقاء النظر مرة أخرى على الأولويات فيما بين البرامج الفرعية والأنشطة في إطار الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٤- واتفق الاجتماع الأول أيضا على أن يجري عمل الفريق العامل غير الرسمي بطريقة غير رسمية وشفافة ومفتوحة للجميع. وسيكون الهدف هو إعداد العمل المطلوب لاستعراض منتصف المدة والتقدم

به، قدر الإمكان، بما في ذلك، إذا أمكن ذلك، إعداد مشروع وثيقة لكي يعتمدها المجلس في دورته المستأنفة لاستعراض منتصف المدة في أيار/مايو ١٩٩٤.

٥- وعقد الفريق العامل غير الرسمي ما مجموعه ثمانية اجتماعات، ترد نتائجها في الموجز التالي المقدم من القائم بأعمال الأونكتاد.

تقييم تجربة ما بعد كرتاخينا

٦- لقد تحقق قدر كبير من التقدم في تنفيذ التزام كرتاخينا. وأسفرت عملية المداولة الحكومية الدولية، ولا سيما تبادل الخبرات الوطنية، عن نتائج حسنة. وحققت الهياكل وأساليب العمل التي أنشأها الأونكتاد الثامن التوقعات إلى حد كبير. وكانت التجربة المتعلقة بآلية الأفرقة العاملة المخصصة قيمة بصفة خاصة. فقد اتسمت اجتماعات هذه الأفرقة عموما بمستوى تقني عال للمناقشات؛ وضخامة حجم العمل؛ وعدة استنتاجات توفر توجيهات للعمل المقبل وتوجد الأساس لمواصلة التحرك في التسلسل الدينامي والتقدمي الذي نص عليه التزام كرتاخينا.

٧- وفي الوقت نفسه، ساعد العمل الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة، وتقارير الأفرقة العاملة المخصصة والتقييمات التي أجراها رؤساء اللجان الدائمة، في تحديد المجالات التالية التي يوجد فيها مجال للتحسين والتغيير:

(أ) نظرا لما يوجد من قيود على الموارد للدول الأعضاء في الأونكتاد ولأمانة الأونكتاد وقيود الجدول الزمني في فترة ما بين الوقت الحالي وانعقاد الأونكتاد التاسع، يبدو أن هناك ضرورة لتبسيط هيكل هيئات المجلس الفرعية وأساليب العمل. ويُرى بصفة خاصة أنه ينبغي تقليل عدد الهيئات الحكومية الدولية وأنه يجب أن تكون لهذه الهيئات ولايات تركيزية وأن تسند إليها أهداف أكثر واقعية وإمكانية للتحقيق. وهناك أيضا ضرورة لتقليل عدد الاجتماعات وكذلك لجداول أعمال أسهل قيادا ولتقليل عدد الوثائق.

(ب) ويجب اتخاذ الحيطة لتفادي الازدواج، سواء داخل الأونكتاد أو بين عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية وعمل المنظمات الأخرى. وفي الوقت نفسه، من المسلم به أنه يوجد مجال للازدواج/التكامل المثمرين.

(ج) وتتعلق مشكلة أخرى تتطلب الاهتمام بالصعوبات التي يلاقيها بعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في المشاركة في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية.

(د) ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام بالدعوة التي ينطوي عليها التزام كرتاخينا إلى جعل نتائج المداولات الحكومية الدولية أكثر توجها للسياسات والعمل، وذلك بغية الموافقة على الالتزام القابلة للتنفيذ كلما أمكن ذلك.

مجلس التجارة والتنمية

٨- قام المؤتمر في دورته الثامنة بتحديد تواتر اجتماعات المجلس ومدتها ومضمونها بحيث إنه سوف ينبغي تقديم الاقتراحات المتعلقة بإجراء تغيير في هذا الصدد، حسب ما هو مناسب، إلى الأونكتاد التاسع. (وقُدم اقتراح بشأن اجتماع المجلس ثلاثة أسابيع مرة في السنة، بما في ذلك جزء عالي المستوى لمدة ثلاثة أيام. ويدعو اقتراح آخر إلى عقد اجتماع للمجلس على المستوى الوزاري مرة واحدة بين المؤتمرات. وفي هذا الصدد، طُلب إلى الأمانة أن تبحث إمكانية تنفيذ مختلف الاقتراحات). وفي غضون ذلك، هناك مجال لتحسين فعالية سير عمل المجلس في ضوء التجربة التي دامت منذ الأونكتاد الثامن.

٩- ومن المتفق عليه عموما في هذا الصدد أنه يجب أن تكون بنود جدول الأعمال المختارة لينظر فيها المجلس متسمة بقدر أكبر من شدة التركيز. وينبغي اختيار المواضيع التي تبين ميزة الأونكتاد المؤسسية المقارنة وكذلك التي تسمح بدرجة من التكامل مع عمل المنظمات الأخرى. ويُرى أيضا أنه يجب أن يوجد جدول اجتماعات أقل كثافة وأنه يتعين الاستمرار في ممارسة دعوة الخبراء.

١٠- وسوف يجب أيضا أن يُسترشد بمقتضيات التزام كرتاخينا في اختيار المواضيع التي ستدرج في جدول أعمال المجلس في هذا الصدد، وكذلك بضرورة مواصلة إجراء أي عمل تُرك معلقا من جانب الأفرقة العاملة المخصصة التي يجب تصفيتها ولن يغطيه برنامج عمل الأفرقة العاملة المخصصة الجديدة.

١١- وفي ضوء ما تقدم، من المطلوب أن يكلف المجلس مشاورات الأمين العام بتحديد المواضيع التي ستدرج في جداول أعمال الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين الذي سيعقد في ربيع ١٩٩٥ والجزء الأول من دورته الثانية والأربعين الذي سيعقد في خريف تلك السنة.

الدورة التنفيذية للمجلس

١٢- تظل الدورة التنفيذية آلية قيِّمة حتى ولو لم تواكب بشكل كامل التوقعات المرجوة منها. ومن المتفق عليه بوجه عام أنه بالإمكان وضع طرائق تحقق الاستفادة المثلى من هذه الآلية. وفضلا عن ذلك قد يلزم إجراء مزيد من التعديلات في ضوء أي مقررات يتخذها الأونكتاد التاسع بشأن تواتر ونطاق اجتماعات المجلس العادية.

١٣- وأشير إلى أن المجلس ربما يود في غضون ذلك أن ينظر في عقد نوعين من اجتماعات الدورة التنفيذية. ويكون أحد الاجتماعين اجتماعا سابقا للدورة يدعى إليه لمعالجة المسائل الإجرائية/الإدارية/التنظيمية. أما الاجتماع الآخر الذي يُعقد أيضا على فترات منتظمة بين الاجتماعات الرسمية للمجلس، فيكون على مستوى الممثلين الدائمين ويعالج مسائل السياسة العامة. ويتم الاتفاق على جدول أعمال كلا النوعين من الاجتماعات في المشاورات الشهرية للأمين العام. وهناك اقتراح آخر هو عقد دورات تنفيذية أكثر تواترا، ربما كل شهرين، في تناوب مع المشاورات.

اللجان الدائمة

١٤- لم تتمكن اللجان الدائمة من تنفيذ ما يكفي من برامج عملها للسماح بإجراء استعراض متعمق لأدائها في هذه المرحلة. وعلى كل فإن التزام كرتاخينا يدعو إلى إجراء هذا الاستعراض قبل الأونكتاد التاسع مباشرة. غير أنه اقتُرح في غضون ذلك أن تكون جداول أعمال اللجان الدائمة أشد تركيزا وأن تعكس أولويات واضحة.

١٥- ولهذا الغرض، يمكن للاجتماعات القادمة للجان الدائمة أن تنظر في موضوعين رئيسيين قد تبحثهما أفرقة خبراء قبل ذلك. ويمكن تحقيق فائدة أكبر من مشاركة الخبراء في اجتماعات اللجان الدائمة ذاتها وذلك بتخصيص مزيد من الوقت لما يقدمونه من عروض.

١٦- وربما يود المجلس أن يحيط علما بالتوصيات التي يقترحها رؤساء اللجان الدائمة وأن يضعها في الاعتبار مع الاقتراحات السابقة.

الأفرقة العاملة المخصصة

١٧- من المتفق عليه بوجه عام أن الأفرقة العاملة المخصصة الخمسة القائمة عالجت، ولو بدرجات متباينة، جميع العناصر الواردة في اختصاصاتها وأنه يتعين إنهاء عملها.

١٨- وتجدر الإشارة إلى أن مجلس التجارة والتنمية أنشأ، بمقرره ٣٩٩ (د-٣٩) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فريقا عاملا مخصصا لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. ولم تكلل جهود وضع اختصاصات هذا الفريق بالنجاح. وإذا استمر هذا الوضع سائدا حتى استعراض منتصف المدة، سيكون البديل، في ضوء الفقرة ٩٩ من التزام كرتاخينا، هو وضع قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح وآثار ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية في العالم على جدول أعمال إحدى دورات المجلس.

١٩- ومن رأي الدول الأعضاء أن عدد الأفرقة العاملة المخصصة ينبغي أن يكون محدودا قدر الإمكان لمعالجة المواضيع بشكل متعمق على يد خبراء. ويوصى بأن ينظر المجلس في إنشاء ما لا يزيد على ثلاثة أفرقة أخرى.

٢٠- ويطلب التزام كرتاخينا أن تكون لهذه الأفرقة العاملة ولاية محددة تماما. وتحقيقا لهذا الهدف، وللسماح أيضا بأن تبدأ الأفرقة الجديدة أعمالها الموضوعية فور تشكيلها، فإن المجلس مطالب بأن يوافق على الاختصاصات/برامج العمل، وأن يوافق في دورة تنفيذية لاحقة على جداول عمل أول اجتماع للأفرقة.

٢١- وكشفت المناقشات عن وجود قدر كبير من التأييد لإنشاء ثلاثة أفرقة عمل مخصصة جديدة تركز على التوالي على مواضيع مشمولة بمواضيع المجلس الثلاثة التالية: البيئة والتجارة والتنمية؛ المشاريع كأداة للتنمية؛ و[الفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية] [القضايا التقنية الجديدة في النظام التجاري الدولي]. (انظر اقتراحات الموظف المسؤول عن الأونكتاد الواردة في المرفق الأول). ومن المفهوم أن جوانب السياسة العامة العريضة لبعض القضايا التي تغطيها الأفرقة العاملة أعلاه، مثل التنمية المستدامة والسياسة التجارية، سيبحثها مجلس التجارة والتنمية.

٢٢- كما أُعرب عن التأييد لعقد حلقة دراسية عن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية وصلتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٣- وفيما يتعلق بالكفاءة في التجارة، تجدر الإشارة إلى أن الفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة أوصى المجلس بأن يُنشئ، في الدورة المستأنفة، لجنة تحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة. وربما يود المجلس أيضا أن يعقد دورة تنفيذية فور انتهاء هذه الندوة ليقرر أعمال المتابعة الحكومية الدولية في هذا الميدان.

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٤- من رأي الدول الأعضاء أنه ينبغي دمج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد. كما أحاطت علما بقرار اتخذته اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثانية عشرة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ وقررت فيه أن توصي الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تصبح هذه اللجنة لجنة لمجلس التجارة والتنمية تحت اسم "اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية". ودون الإخلال بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن هذه التوصية، ربما يود المجلس أن يستجيب للطلب الموجه إليه في ذلك القرار بتوجيه برنامج عمل اللجنة بما يتفق مع ذلك.

استعراض السياسة العامة للتعاون التقني

٢٥- أكدت الدول الأعضاء من جديد، بعد أن استعرضت التقرير بشأن "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" من إعداد السيدة مارغريت آنستي والسيد ليلاناندا دي سيلفا (TD/B/40(2)14)، دعمها القوي للتعاون التقني باعتباره من وظائف الأونكتاد الأساسية. ومع تأييد الزخم الشامل للتقرير بتأكيده على الحاجة إلى تدعيم التعاون التقني للأونكتاد، ربما يود المجلس أن يواصل دراسة اقتراحات السياسة العامة الواردة في التقرير وأن يتخذ إجراءً محدداً بشأنه في الوقت المناسب (انظر المرفق الثاني).

القضايا المالية والبرنامجية

٢٦- تتفق الدول الأعضاء على أن مشاركة الخبراء والمسؤولين المعنيين بصياغة السياسة العامة مفيدة بصفة خاصة وينبغي توسيعها. غير أن المشاركة من جانب البلدان النامية، وأقل البلدان نموا بصفة خاصة، كانت غير كافية. وتيسيرا لمشاركتها، ربما ينظر المجلس في اقتراح بأن يتم تمويل سفر الممثلين وتمويل أفرقة الخبراء المخصصة من الميزانية البرنامجية وفقا لخطوط الميزانية.

٢٧- وفي ضوء نتائج استعراض منتصف المدة، سيحتاج المجلس إلى استعراض الأولويات فيما بين البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس، في تنقيح الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ الذي أُجري عقب الأونكتاد الثامن، حدد البرامج الفرعية التي ستكون لها أولوية عالية. وستقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية باستعراض عمليات التنقيح على الخطة المتوسطة الأجل في دورتها المقبلـــة المقرر عقدها خلال الفترة ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعليه فإن المجلس ليس في حاجة إلى أن يبت في أي تغييرات في الأولويات بين البرامج الفرعية نتيجة استعراض منتصف المدة.

المرفق الأول

القضايا التي يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل المخصص المعني بالبيئة والتجارة والتنمية

١- دراسة أثر السياسات والمعايير والأنظمة البيئية على إمكانية الوصول إلى الأسواق والمنافسة السوقية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢- استعراض ما لأدوات السياسة الناشئة المستحدثة لدوافع بيئية والتي لها آثار تجارية محتملة من تأثير على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣- دراسة برامج وضع العلامات الايكولوجية وإصدار الشهادات البيئية وإمكانيات التعاون الدولي في هذا الصدد، على أن يؤخذ في الاعتبار المصالح التجارية والمصالح الانمائية المستدامة للبلدان المنتجة، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤- تقييم الفرص السوقية للمصدرين والتي قد تنجم عن الطلب على المنتجات "المؤاتية للبيئة".

وينبغي أيضا إيلاء النظر في طرق تعزيز التفاعل والتعاون بشأن الروابط التجارية والبيئية بين الأونكتاد والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية الأخرى العاملة في هذا الميدان، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والغات/منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

القضايا التي يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل المخصص المعني بالمؤسسات كأداة للتنمية

دراسة العوامل والسياسات والتدابير الرئيسية التي تؤثر على تنمية روح المبادرة والمؤسسات، وخاصة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كأداة للتنمية الاقتصادية والتوسع في الصادرات:

١- دور الدولة في الخصخصة وفي خلق البيئة المساعدة على تنمية روح المبادرة والمؤسسات، وخاصة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى:

'١' تنمية الموارد البشرية؛

'٢' بناء المؤسسات والدعم المؤسسي؛

٢- تنمية الصادرات ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذا الصدد؛

٣- دور أسواق رأس المال المحلية والخصخصة وروح المبادرة في تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية، بما في ذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية الأجنبية؛

٤- تدابير الدعم الخارجي للقطاع المالي وتنمية المؤسسات، لا سيما تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

القضايا التي يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد

١- تحديد الفرص التجارية الجديدة الناجمة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق معينة، بهدف مساعدة البلدان المعنية من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

٢- تقييم آثار القواعد الجديدة الناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي وأعمال المتابعة على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومساعدة البلدان المعنية من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حسب الاقتضاء، على الاستفادة من الأحكام الخاصة للوثيقة الختامية التي تنص على معاملة تفضيلية والمعاملة الأكثر رعاية.

٣- تحديد آثار القضايا الجديدة والناشئة، في برنامج التجارة الدولية على الفرص التجارية للبلدان المعنية من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ومن المفهوم أن الفريق العامل سينهض بولايته بتوجيه من مجلس التجارة والتنمية وسيأخذ في اعتباره على وجه الخصوص ما أجراه المجلس من تحليل وتقييم متعمقين لنتائج جولة أوروغواي.

المرفق الثاني

عناصر لمقرر يتخذه مجلس التجارة والتنمية في استعراض منتصف المدة بشأن سياسة التعاون التقني

١- استعرض مجلس التجارة والتنمية التقرير الذي أعده عن "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" الخبيران الاستشاريان المستقلان السيدة مارجريت آنستي والسيد ليلاناندا دي سيلفا بناء على طلب الأمين العام للأونكتاد (TD/B/40(2)/14).

٢- وقد يرغب المجلس في أن يعرب عن بالغ تقديره للخبيرين الاستشاريين لمساهمتهما في استعراض منتصف المدة لبرامج العمل. ويمكن للمجلس أن يعتبر التقرير الزاخر والمفيد والمعين للغاية، والذي سيكون بمثابة نقطة مرجعية لبرامج التعاون التقني للأونكتاد في المستقبل، أساسا مرضيا تماما لاستعراض السياسات.

٣- وبإمكان المجلس بعدئذ أن يعيد تأكيد دعمه القوي للتعاون التقني بوصفه أحد الوظائف الرئيسية للأونكتاد، وأن يؤيد بالتالي أيضا الفحوى العامة لتقرير الخبيرين الاستشاريين مع تركيزه على الحاجة إلى تعزيز التعاون التقني وتوصياته بشأنها.

٤- ولاحظت الدول الأعضاء أن اختتام جولة أوروغواي، التي تخلق فرصا تجارية جديدة، والطابع المستمر للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، يتطلبان زيادة في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد لمساعدة البلدان المعنية على تعزيز قدراتها على التصدي للقضايا الراهنة والجديدة في التجارة الدولية.

٥- وبالاضافة إلى ذلك، وكما أشار التقرير، تواصل البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التماس المساعدة التقنية من الأونكتاد من أجل التنمية المستدامة، وكذلك في مجالات مثل السلع الأساسية، والكفاءة في التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا والشركات عبر الوطنية، وإدارة الديون، وروح المبادرة والخدمات، بما في ذلك النقل والسّوقيات.

٦- وتم التسليم بأن تنفيذ توصيات التقرير يقتضي تعبئة موارد اضافية. وفي هذا الصدد، ربما يرحب المجلس مع التقدير بالزيادة الهامة في المساهمات المقدمة إلى صناديق الأونكتاد الاستئمانية للتعاون التقني من المانحين وفي بعض الحالات من البلدان النامية ذاتها. وبالرغم من أنه يلزم المزيد من

المناقشة حول إنشاء صندوق استئماني عام، فبإمكان المجلس أن يناشد المانحين إتاحة موارد اضافية للأونكتاد من أجل التعاون التقني على أساس يمكن التنبؤ به بصورة متزايدة.

٧- وبإمكان المجلس أن يشير مع الأسف إلى انخفاض مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد. ومما يذكر أن أمانة الأونكتاد تعتزم الدخول في حوار حول السياسات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية إدماج التجارة والأبعاد الدولية المتعلقة بها في برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التنمية البشرية المستدامة والمساعدة على التخفيف من وطأة الفقر. ووفقا للتقرير، فإن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهتم بهذا الحوار. وقد يرغب المجلس في أن يناشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحافظة على مساهماته في الأنشطة الجارية في مجال التجارة والتنمية، وزيادتها حيثما أمكن.

٨- وبالرغم من أن التقرير موجه إلى المجلس، فإن عددا من القضايا الواردة في التقرير (على سبيل المثال، قسط كبير من الجزء السادس، دال) والتوصيات الموجزة في الفقرات ١٣٧-١٤٠ تقع ضمن نطاق اختصاص الأمانة. وقد يرغب المجلس في أن يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ تلك التوصيات. ولكن في ضوء ما أعربت عنه دول أعضاء من اهتمام في إنشاء شركة استشارية مستقلة غير تجارية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأونكتاد، يمكن للمجلس أن يطلب إلى الأمانة إعداد دراسة جدوى عن ذلك. وفي هذا السياق، يوافق على أن يحيط علما ببيان ممثل سويسرا بشأن امكانية دعم هذه الدراسة.

٩- وتم الاتفاق على إيلاء مزيد من النظر في إعداد بيان شامل عن سياسة التعاون التقني، على النحو الموصى به في التقرير. ورأت الدول الأعضاء أيضا أنه ينبغي بطريقة أو بأخرى تحسين الترتيبات المتعلقة بتعميم المعلومات عن التعاون التقني على الهيئات الحكومية الدولية. وعليه، فقد يرغب المجلس في أن يطلب إلى الأمانة وضع عناصر لسياسة شاملة للتعاون التقني فضلا عن ترتيبات محددة لتحسين تدفق المعلومات عن التعاون التقني إلى الهيئات الحكومية الدولية وإبلاغ الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بذلك. ويود عدد من الدول الأعضاء أن تواصل الأمانة بذل جهودها لاقامة علاقات عمل وثيقة مع المنظمات المختصة الأخرى، بما في ذلك تلك المذكورة في الفقرة ١٣١ من التقرير. وتحتاج القضايا المتعلقة بالتعاون على المستوى التنفيذي بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية إلى مزيد من النظر من جانب المجلس.

١٠- وناقشت الدول الأعضاء أيضا قضية التدريب وتنمية الموارد البشرية من أجل التجارة. وكمتابعة لالتزام كرتاخينا، بحث المجلس، في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣،

الحاجة إلى وجود سياسات وطنية قوية في هذا المجال. وأكدت الدول الأعضاء الحاجة إلى القيام، على نحو شامل في كامل هيئات الأونكتاد، بتنفيذ نهج منتظم إزاء تنمية الموارد البشرية في قطاع التجارة والخدمات المتعلقة بها، وذلك بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة من برنامج التدريب البحري (ترينمار) وبرنامج التدريب التجاري، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات المختصة الأخرى.

١١- ولوحظ أيضا أن التقرير يوصي بأن تقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية باستعراض التعاون التقني على أساس سنوي، وأن ينظر المجلس ذاته في التعاون التقني مرة كل سنة، على أساس تعليقات وتوصيات الفرقة العاملة.

١٢- ورأت الدول الأعضاء أن المجلس ليس بوسعه، نظرا لضيق الوقت، تناول جميع التوصيات الواردة في تقرير الخبيرين الاستشاريين. ولذلك اقترح أن يتفق المجلس على مواصلة استعراض هذه المسائل وعقد دورة تنفيذية استثنائية في وقت لاحق من العام للاتفاق على اتخاذ اجراءات محددة بشأن القضايا المشار أعلاه.

- - - - -